

September 1995



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación



المؤتمر العام

الدورة الثامنة والعشرون

روما، ١٠/٢٠-١١/٢٠ ١٩٩٥

التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة
ومع المنظمات الأخرى

بيان المحتويات

الفقرات

١ - ٣

المقدمة

الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤ - ١٠

الجزء رفيع المستوى

١١ - ٢٠

الجزء التنسيقي

٢١ - ٣٠

الجزء العام من الدورة - المساعدة الانسانية

٣١ - ٣٤

المنظمات الدولية الحكومية

٣٥ - ٤٣

المنظمات غير الحكومية

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى.

المقدمة

١ - «التعاون في اطار منظومة الامم المتحدة ومع المنظمات الاخرى» بند ثابته في جدول أعمال المجلس والمؤتمر، يستهدف احاطة الدول الاعضاء، علما بالتطورات المستجدة في هذا الشأن. وقد أعدت الوثيقة المقدمة في اطار هذا البند لابقاء المؤتمر على علم مستمر بما يستجد في منظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من تطورات لها انعكاساتها على عمل المنظمة او تتمثل به على نحو خاص.

٢ - ولا تغطي هذه الوثيقة، بحكم الضرورة، سوى نخبة مختارة من القضايا. وهي تتجنب بقدر الامكان تناول المسائل التي تشكل موضوعا لبند منفصلة في جدول أعمال المؤتمر. ففي هذه المجالات قد يكون من الانسب معالجة التطورات المستجدة وانعكاساتها في اطار المناقشات الفنية الواسعة التي يجريها المؤتمر في هذا المقام.

٣ - وقد أعدت هذه الوثيقة كي ينظر فيها المؤتمر في دورته الثامنة والعشرين، وهي تستهدف استكمال وتحديث التقرير المقدم في هذا الشأن الى المجلس في دورته الثامنة بعد المائة (الوثيقة GL 108/17).

الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجزء الرفيع المستوى

٤ - وفقا لقرار الجمعية العامة 1٥١٧/٤٩، ركز الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسميات. وقد قدم الامين العام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته تقرير ا حل فيه بعن القضايا الحرجة التي تواجه افريقيا في تنفيذ البرنامج الجديد، وطرح فيه بعن التدابير لدراستها، وهي تدابير يمكن ان تسهم في تمكين البلدان الاثريقية والمجتمع الدولي من معالجة هذه القضايا ووضع افريقيا على طريق التنمية المستدامة. وقد اشتركت المنظمة في الجزء الرفيع المستوى، والقي فيه المدير لعام بيان.

٥ - وقدم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير ا الى المجلس تيمم ملخص واستنتاجات الجزء الرفيع المستوى، ووصفا للمواقف التي اتخذتها الوفود خلال هذا الجزء من الدورة.

٦ - وقد انصب التركيز في الملخص والاستنتاجات، على ضرورة تنفيذ أعمال ملموسة ومبتكرة لمساعدة البلدان الأفريقية على التغلب على مجموعة المشكلات المركبة التي تواجهها، كما انصب على تنمية أفريقيا، باعتبار هذه التنمية تمكّل أولوية عاجلة. ولذا دعى المجتمع الدولي الى التحلي بالتضامن والى تقديم الدعم لمدى معالجة قضية التنمية في أفريقيا. واسترعى الانتباه الى عدد من القضايا التي تتطلب الاهتمام على سبيل الأولوية، منها اتقاء المنازعات وادارتها، والدعم الخارجي، وتدفقات الموارد، والتجارة الدولية، وبناء القدرات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنمو السكاني، وزيادة دور المرأة في التنمية، بالإضافة الى الانتاجية الزراعية والامن الغذائي.

٧ - وفيما يتعلق بالزراعة والامن الغذائي في أفريقيا، تم التأكيد على أن تنشيط القطاع الزراعي أمر جوهري، وعلى أن أفريقيا لديها فيما يتعلق بالقطاع الزراعي طاقة حائلة عظيمة لم يستغل منها سوى القليل. وتم الاعراب عن القلق لأن نمو الانتاج الغذائي لا يساير نمو السكان في أفريقيا، كما أشير، الى ضرورة أن يبلغ الانتاج الزراعي معدل نمو سنوي قدره ٤ في المائة وهو ما يتفق مع موقف المنظمة. وهذا يستلزم تحسينا ملموسا في الانتاجية الزراعية بوسائل منها الري واستخدام الاصناف المحصولية المحسنة. وتم الاعتراض بان القطاع الزراعي القوي هو المحرك الرئيسي لنمو معظم الاقتصاديات الأفريقية.

٨ - وقد روى أن تحقيق الامن الغذائي يمثل أعلى الأولويات، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني عجزا غذائيا مزمنًا. وتحقيقا لهذه الغاية أوصى بالاقدم على مبادرات متواصلة بشأن مرافق التخزين والنقل والاتصال، ودعم الاستراتيجيات الاقليمية والتجارة الاقليمية، واقامة وتوسيع نظم الانذار المبكر، وتعبئة الموارد لاتفاقية الامم المتحدة ومكافحة التصحر، وتقوية الشبكات الداعمة للزراعة وادارة المياه.

٩ - كما أشير الى أن المجموعة الكاملة من القضايا التي حددت في برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسمينات، الذي اعتمد في ١٩٩١، تتطلب كلها اهتماما عاجلا. وتم التأكيد على أن البرنامج المذكور لايزال الاطار المناسب لقيام الامم المتحدة بمعالجة الحالة الحرجة في أفريقيا. وأشير بالعمل الذي قامت به منظومة الامم المتحدة لاعطاء أولوية للتنمية أفريقيا. وتم الاعراب في هذا السياق عن الدعم لمبادرة الامن العام الخاصة لافريقيا التي يجري تنفيذها من خلال لجنة التنسيق الادارية.

١٠ - وقر جميع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها، ومؤسسات بريتون وودز التزامهم بالتعاون والعمل الوثيق مع الأمم المتحدة في السعي الى تحقيق الغاية المشتركة المتمثلة في استئصال الفقر والتخفيف من وطائه وفي تشجيع التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وتم الاتفاق على أن هذا التعاون ينبغي أن يقوم على مبادئ مراعاة الميزة النسبية لكل منظمة واحترام هيكل ادارتها وولايتها ومجال اختصاصها ومراعاة التوجيه السياسي الذي تتلقاه من جهازها الرياسي.

الجزء التنسيقي

١١ - وخص الجزء التنسيقي من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ لموضوع «المعابغة المنسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة، وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من المباديين الاخرى»، فركز بصورة رئيسية على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد اشتركت المنظمة في المناقشات وألقت فيها بيان المنظمة التزامها بالعمل الملموس على المستوى القطري، وقلتها من أن يظهر، في اطار معابغة المؤتمرات الدولية الاخيرة، عدد كبير من الاليات العالمية الجديدة أو الموسعة، مما يسهم في ازدواج الجهود وتشثيت الموارد المئيلة. بعيدا عن الاشكال الملموسة للتعاون الفنى.

١٢ - وكان معروضا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الجزء من دورته تقرير الأمين العام عن ذلك الموضوع. وعقدت مناقشات أثناء هذا الجزء من الدورة اشترك فيها المفوض الساسي لحقوق الانسان، ووكيل الأمين العام لتنسيق السياسة والتنمية المستدامة، وموظفون رفيعو المستوى من برنامج الأمم لتنسيق الانمائى، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاونكتاد.

١٣ - وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستنتاجات المتفق عليها بشأن متابعة المؤتمرات آنفئة الذكر، وهي استنتاجات تتعلق بجملة أمور منها أدوار الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الوظيفية، بالإضافة الى التنسيق فيما بين الوكالات واليات تقديم التقارير. واعترف المجلس بأن المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية ينبغي النظر اليها بوصفها نشاط مترابط يسهم في اطار متكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٤ - وفيما يتعلق بدور الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعترف المجلس الاقتمصادى والاجتماعى بأن الجمعية العامة تتحمل المسؤولية الشاملة عن ضمان تنفيذ نتائج المؤتمرات وتيسير واستعراض التقدم المحرز فى هذا الصدد. ولذا أوصى المجلس بأن تنظر الجمعية العامة، فى إطار مناقشتها بشأن «خطة للتنمية»، بضرورة متكاملة فى موضوعات هذه المؤتمرات بغية تحقيق تماسك أفضل وتوزيع توجيهات منسقة ومتكاملة فى مجال السياسات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمح أن الجمعية العامة فى تحسين تنسيق العمل بين لجاتها مما سيؤدى بدوره الى تحسين التكامل والاتساق بين المجلس الاقتمصادى والاجتماعى والجمعية العامة فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات.

١٥ - ورأى المجلس الاقتمصادى والاجتماعى أن دوره ينبغي أن يتمثل، من جهة أخرى، فى التشجيع على المتابعة المنسقة للمؤتمرات وتنفيذ نتائجها. وينبغى للمجلس الاقتمصادى والاجتماعى أن يرفع توصيات الى الجمعية العامة بشأن السياسات. وسوف يستعرض المجلس كل عام، فى الجزء التنسيقى من دورته، الموضوعات القطعية المشتركة بين المؤتمرات الرئيسية و/أو يسهم فى اجراء استعراض شامل لتنفيذ برنامج عمل كل مؤتمر عالمى.

١٦ - كما اتفق على أن المجلس الاقتمصادى والاجتماعى ينبغي أن يضمن تناسق جداول أعمال هيئاته الوظيفية وبرامج عملها. وينبغى لكل هيئة أن تركز على القضايا الرئيسية المتعلقة بالمؤتمر التى تتولى مسؤوليته وأن تحصل على مدخلات من الهيئات المختصة الأخرى بشأن القضايا ذات الملة. كما أوصى المجلس باخضاع اختصاصات الهيئات الفرعية وتشكيلها وأساليب عملها لمزيد من الاستعراض لتمكينها من أن تساعد المجلس على نحو أفضل فى المتابعة المنسقة للمؤتمرات.

١٧ - وفيما يتعلق بالدور التنسيقى المشترك بين الوكالات فى متابعة المؤتمرات، دعا المجلس الاقتمصادى والاجتماعى، فيما اتفق عليه من استنتاجات، الى اتخاذ تدابير تعزز بقدر أكبر دور لجنة التنسيق الادارية، وتضمن تقييماً رشيداً للعمل بين لجاتها الدائمة، وكذلك بين آلياتها القائمة والآليات الخاصة التى يجرى انشاؤها لمتابعة كل مؤتمر من المؤتمرات. ودعيت لجنة التنسيق الادارية الى موافاة المجلس الاقتمصادى والاجتماعى بالقضايا المتعلقة بالتنسيق على نطاق المنظومة. واتفق على ضرورة اتخاذ تدابير مناسبة لتجنب و/أو ازالة ازدواج الوظائف داخل الامانة العامة للأمم المتحدة، وابقاء الهيئات الحكومية الدولية المختصة على علم كامل با نشاء فرق المهام المشتركة بين الوكالات لمتابعة المؤتمرات.

١٨ - وأكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن حكومة كل بلد هي التي تتحمل، على المستوى القطري، المسؤولية الرئيسية عن تنسيق أنشطة متابعة المؤتمرات، استنادا الى الاستراتيجيات والأولويات القطرية. وينبغي لدى متابعة الأنشطة المتصلة بولايات الأنشطة التنفيذية الانمائية لمنظمة الأمم المتحدة أن تراعى، من خلال نظام المنسقين المقيمين، الموضوعات والغايات المشتركة، وأن تنفذ هذه المتابعة في اطار الخطط والاستراتيجيات القطرية، ومذكرة الاستراتيجية القطرية ان وجدت أو كانت قيد الاعداد. وعلى المنسق المقيم أن يستعين، بالتشاور مع الحكومة وفي ضوء الأولويات القطرية، بجماعات مواضيعية تتألف من الوكالات المعنية، وتعين لها وكالة رائدة أو مدير للمهمة تحت اشرافه العام، لتكون آلية التنسيق المسؤولة عن وضع مناهج متكاملة لتحقيق الغايات المشتركة، بما في ذلك عند الاقتضاء، انشاء نظام موحد للبيانات على المستوى القطري لتسهيل استعراض التقدم المحرز واعداد التقارير بشأنه.

١٩ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير عن أنشطة المتابعة الى المؤتمرات الرئيسية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستعانة على نطاق أوسع بأسلوب تحديد مدير للمهمة، بحيث تكون كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة مسؤولة عن تنسيق استجابة الأمم المتحدة بأسرها في موضوع معين. وطلب الى الأمين العام أن يقدم الى المجلس في دورته الموضوعية المقبلة، والى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، مقترحات لتبسيط المتطلبات الراهنة لتقديم التقارير، أخذا في الاعتبار التقارير المطلوبة لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة.

٢٠ - وأوضح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فيما اتفق عليه من استنتاجات في هذا الجزء من دورته، أن المتابعة الفعالة للمؤتمرات تتطلب تعبئة موارد جديدة وازدافية كبيرة من جميع المصادر، المحلية والدولية، والعامة والخاصة، ومن المصادر التقليدية ومصادر جديدة.

الجزء العام من الدورة - المساعدة الانسانية

٢١ - نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق المساعدة الانسانية الطارئة لمنظمة الأمم المتحدة، خلال الجزء العام من دورته. وقد أحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بالدور الهام الذي تؤديه ادارة الأمم المتحدة للشؤون الانسانية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والمندوق المرعزى المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ، ومنسقى المساعدة، وعملية النداءات الموحدة، التي ما برحت تتطور وأصبحت الآن أدوات قيّمة للدوائر المعنية بالمساعدة الانسانية بصفة عامة.

٢٢ - وأعرب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعى بوجه عام عن تأييدهم لمسألة تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة الانسانية، وطرح اقتراح يدعو الى استهلال عملية استعراض تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعى من اتخاذ قرارات لمعالجة المشكلات التى يجرى الوقوف عليها. وأشار الى أن هذا من شأنه أن يسهم فى زيادة التنسيق فى ميدان المساعدة الانسانية فى اطار منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - ولا ينبغي النظر الى المساعدة الانسانية بصورة معزولة بل ينبغي النظر اليها فى اطار تحول مستمر من الوقائية الى اعادة التأهيل، وينبغي تقديم هذه المساعدة بموافقة البلد المتضرر، على أساس نداء مقدم منه، وبالتعاون الكامل مع البلد المعنى. وأكد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعى على أن الاسهامات فى المساعدة الانسانية يجب ألا تتم على حساب الموارد المتاحة للتعاون الدولى من أجل التنمية.

٢٤ - وفى تقرير قدمه الأمين العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الاقتصادية الانسانية الطارئة لمنظومة الأمم المتحدة، طرحت اقتراحات لتحسين استخدام الصندوق المركزى المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ. وتشمل هذه الاقتراحات اعتمادا خاصا اضافيا قدره ٣٠ مليون دولار لتمويل الأنشطة المتعلقة بالانعاش المباشر واعادة التأهيل خلال المرحلة الانتقالية. وأعرب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعى عن قلقهم ازاء حالة الصندوق المركزى المتجدد لمواجهة حالات الطوارئ، وأكدوا على ضرورة القيام بعمل عاجل لزيادة الأساس المالى للصندوق من خلال مساهمات اضافية. ووجه نداء يدعو المنظمات المدينة الى الانضمام فى التسديد.

٢٥ - وفيما يتعلق بعملية النداءات الموحدة، لاحظ أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعى وجود اختلافات فى استجابة البلدان المتبرعة، وأن هذه الاستجابات كانت أكبر فيما يتعلق بالأغذية عنها بشأن الاحتياجات الأخرى. ولذا طالب المجلس بأن تخصص الموارد بطريقة أكثر انصافا، وخاصة فى ضوء المناخ الحالى الذى يتسم بتراخي الجهات المتبرعة. كما اعترف أعضاء المجلس بالحاجة الى اتباع مناهج أكثر ابتكارا فى تناول مشكلات اللاجئين، وبضرورة حماية حقوق اللاجئين، والاسيما النساء والأطفال. وبالمثل تم التأكيد على ضمان سلامة المشتغلين بتقديم المساعدة الانسانية وضرورة حمايتهم.

٢٦ - وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعى ثلاثة قرارات فى الجزء العام من دورته بشأن «تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التى تقدمها الأمم المتحدة فى حالات

الطوارئ،» (القرار E/1995/L.62) و «العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية» (القرار E/1995/L.38 والقرار E/1995/L.50).

٢٧ - وسلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باعتداده القرار E/1995/L.62، بضرورة استعراض وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الانسانية، ولذا طلب من الأمين العام أن يقدم بالتعاون الوثيق مع المنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً شاملاً وتحليلياً عن استعراض جميع الجوانب المتعلقة بقدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الانسانية. وسوف يقدم هذا التقرير، الذي سيتضمن أيضاً آراء الدول الاعضاء، والدول المراقبة، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الاخرى المختصة، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩١.

٢٨ - وحث القرار سالف الذكر الحكومات، على ضمان الاتساق في التوجيه المقدم الى مجالس ادارة الوكالات والمؤسسات والبرامج والمبادئ ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بهدف تحسين التنسيق وفعالية المساعدة الانسانية في منظومة الأمم المتحدة. كما حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجالس ادارة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة على أن تستعرض، خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ الى ١٩٩٧، القضايا المتعلقة بدور مظماتها المعنية ومسؤولياتها التشغيلية وقدراتها التنفيذية والمالية على أن تستجيب، في اطار ولاياتها، الاستجابة الواجبة في سياق برامج المساعدة الانسانية الواسعة والشاملة.

٢٩ - ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره المتعلقين «بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية» (القرار E/1995/L.38 والقرار E/1995/L.50)، الأمين العام الى أن يدرج، في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين بشأن قدرات الانذار المبكر لدى منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، اقتراحات بمزيد من التحسينات في ميدان الاتصالات المتعلقة بالكوارث. كما دعى الأمين العام الى أن يؤمن، عملاً بالقرار ٣١ الصادر عن مؤتمر المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات، (كيوتو، اليابان، ١٩٩٤)، التعاون الوثيق بين اطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وادارة الشؤون الانسانية بالامانة العامة والاتحاد الدولي للاتصالات.

٣٠ - كما حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره E/1995/L.50، كل هيئات الأمم المتحدة المشتركة في أنشطة الحد من الكوارث على ايلاء أولوية لادماج

وتسيق وتعزيز أعمالها لبناء قدرات البلدان والمناطق المعرضة للكوارث في ميدان انتقاء الكوارث وتخفيف آثارها والتأهب لها، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة وغير الساحلية. كما طلب المجلس الى الدول الاعضاء والهيئات الدولية الحكومية ذات الصلة وسائر المعنيين بالعقد توفير ما يكفي لانشطة العقد من الموارد المالية والدعم التقني. وأوصى المجلس بأن تنظر الجمعية العامة في دورتها الخمسين في أمر العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية باعتبارها بنداً فرعياً منفصلاً في إطار البند المعنون «البيئة والتنمية المستدامة».

المنظمات الدولية الحكومية

٢١ - عقدت منظمة الوحدة الإفريقية مؤتمر قمتها الحادى والثلاثين في أديس أبابا، اثيوبيا، في الفترة من ٢١ الى ٢٨ يونيو/حزيران ١٩٩٥، في أعقاب الدورة العادية الثامنة والسنتين لمجلس الوزراء. وقد ترأس المدير العام وفد المنظمة في هذين الاجتماعين.

٢٢ - وأبلغ المدير العام أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية، في البيان الذى ألقاه أمام مجلس الوزراء، بضرورة الاهتمام على نحو عاجل بالقطاعات ذات الأولوية مثل ضبط المياه، وصيانة الغابات، والانتاج الحيوانى، وإدارة الموارد السمكية البحرية الإفريقية. كما أحييت منظمة الوحدة الإفريقية علماً بالإسهامات الجارية والمزمعة التى تقدمها منظمة الأغذية والزراعة والامن الغذائى فى أفريقيا، وبالتقدم المحرز فى تنفيذ التغييرات فى برامج المنظمة وهياكلها وسياساتها، وبالتطورات المتصلة بمؤتمر القمة العالمى المقترح، بما فى ذلك الدعم الدولى الذى حظى به هذا الاقتراح حتى تاريخه. وأكدت المنظمة مرة أخرى التزامها بالنداء الموجه فى برنامج عمل القاهرة الى الشركاء الانمائيين لإفريقيا.

٢٣ - وقد اعترف مجلس الوزراء بالدور الهام الذى يؤديه قطاع الأغذية والزراعة فى التنمية الاقتصادية للبلدان الإفريقية، وأكد ضرورة أن تتخذ أفريقيا موقفاً مشتركاً بشأن الامن الغذائى والتنمية الزراعية قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمى للأغذية. وقد اعتمد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية قراراً بشأن الامن الغذائى والتنمية الزراعية فى أفريقيا، أكد فيه التزام الدول الإفريقية بأن تسمى فرادى ومجتمعة، الى تحقيق الامن الغذائى فى القارة.

٣٤ - وفي هذا القرار دعا مؤتمر القمة الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى اتخاذ التدابير اللازمة لاعداد واعتماد اقتراح يتعلق باتخاذ موقف افريقى مشترك بشأن الامن الغذائى قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمى للاغذية . وسوف يناقش مشروع ورقة موقف اعدت لهذه الغاية فى مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة الاقليمى التاسع عشر لافريقيا ، (والمقرر عقده فى ابريل/ نيسان ١٩٩١) ، توطئة لتقديمه الى مؤتمر القمة المقبل لمنظمة الوحدة الافريقية لاعتماده .

المنظمات غير الحكومية

٣٥ - بذلت المنظمة مؤخرا جهودا من أجل توثيق تعاونها مع المنظمات غير الحكومية . ومشاركة المنظمات غير الحكومية فى الدورات الاخيرة للجنة الغابات ، ولجنة مصايد الاسماك ، بالاضافة الى تعاون هذه المنظمات فى الطبقات الاخيرة من المطبوع المعنون «ورقة تبادل المعلومات عن التجربة الانثائية» ، نموذجان للمجالات التى يمكن فيها توثيق العلاقات بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية .

٣٦ - وبجاء على مبادرة من المدير العام فى اطار جهود المنظمة للارتباط بمجتمع المنظمات غير الحكومية ، عقد اجتماع بين تلك المنظمات ومملىحي مصايد الاسماك والغابات (فى مارس/ آذار ١٩٩٥) ، على هامش الدورتين اللتين تعقدهما لجناتا مصايد الاسماك والغابات كل عامين . وقد اتاح هذا الاجتماع الفرصة للمنظمات غير الحكومية كى تعرض آراءها على اللجنتين ثم على الاجتماع بين الوزاريين اللذين اُعنيا الدورتين ، وكى تقترح سبل تعزيز التعاون بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية فى مجالى الغابات والمصايد . وقد قدم تقرير عن هذين الاجتماعين الى لجنة المصايد ولجنة الغابات على التوالى .

٣٧ - وقد حضر ثلاثة وعشرون مشتركا من ١٧ منظمة غير حكومية الاجتماع الذى عقد فى روما قبل دورة لجنة مصايد الاسماك . وكان جدول أعمال الاجتماع يتضمن ثلاثة بنود رئيسية هى : مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ، ومتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، والتدابير الرامية الى تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية ومنظمة الاغذية والزراعة فى مجال مصايد الاسماك . ومما سهّل المناقشات التى دارت فى الاجتماع الملأت القائمة بين المنظمات غير الحكومية ذاتها والتي نشأت بينها وبين منظمة الاغذية والزراعة خلال المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة السلوك .

٢٨ - ولدى بحث كيفية توثيق التعاون بين المنظمات الحكومية ومنظمة الاغذية والزراعة في ميدان مبادئ الاسماك، اوضح المشتركون ان هناك حاجة الى وضع خطوط توجيهية اكثر دقة لتنظم مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات المنظمة. ولوحظ ان المنظمة ينبغي الا تتوقع من المنظمات غير الحكومية ان تتوافق اراؤها فيما يبحث من قضايا، بالنظر الى الطائفة الواسعة من الاطراف التي تمثلها. وكوسيلة لتعزيز التعاون بين المنظمة وال منظمات غير الحكومية، تعهدت بعض المنظمات غير الحكومية بان تعد برناجا يشجع على مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ مدونة السلوك بشأن المبدأ الرشيد.

٢٩ - اما الاجتماع المتعلق بالفاعيات فقد ضم ٤١ مشتركا من ٢٤ منظمة غير حكومية. وركز الاجتماع على ما يلي: الجوانب الدولية لعملية متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، وخاصة تقرير الامين العام بشأن الفاعيات الذي اعدته المنظمة وتم تقديمه الى لجنة التنمية المستدامة، ومسألة وضع اتفاق دولي ملزم قانونا بشأن الفاعيات، ومعايير ومؤشرات الادارة المستدامة للفاعيات، والاليات التجارية بما في ذلك التمديد على المنتجات.

٤٠ - وفيما يتعلق بمستقبل التعاون بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالفاعيات، تم التاكيد على ضرورة اقامة اتصالات منتظمة. واقترح المشتركون ان تحضر المنظمات غير الحكومية اجتماعات الاجهزة الاستورية للمنظمة، بما في ذلك هيئاتها الاقليمية للفاعيات، ووافقت المنظمة على اتخاذ الخطوات اللازمة لذلك بدءا من اجتماع الهيئة الاقليمية للفاعيات والحياة البرية، الذي يعتره عقده في ١٩٩٥.

٤١ - ومن الامثلة الاخرى على التعاون الوثيق بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية انتاج المطبوع المعنون «ورقة تبادل المعلومات عن التربية الانمائية»، الذي تم تجديده من حيث الشكل والمضمون على السواء.

٤٢ - ومن الجدير بالذكر ان هذا المطبوع قد بدأ نشره في ١٩٧٠، وانه يوزع الان على شبكة دولية تضم ١٠٠٠٠ مجموعة ومؤسسة في القطاع غير الحكومي تسعى الى اقتسام المعارف والخبرات بشأن طائفة من قضايا التنمية. وقد صدرت خمسة اعداد من هذا المطبوع منذ سبتمبر / ايلول ١٩٩٣، ويجرى في الوقت الراهن اعداد عدد جديد. وكانت الموضوعات التي نوقشت في تلك الاعداد هي: الموارد البيئية الوراثية، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة (عددان)، والامن الغذائي

(عدان)، والميد الرشيد. ويحاول كل عدد من هذه الأعداد، الذي وضع بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المتخمة، تقديم عرض مشترك لمواقف وبرامج المنظمة والمنظمات غير الحكومية، مع التنويه بأوجه التكامل وكذلك بأوجه الاختلاف.

٤٣ - وتتمثل إحدى مزايا هذا المطبوع في أسلوب إنتاجه الذي يتيح فرصا لخبراء المنظمات غير الحكومية والمنظمة لتبادل الآراء والاهتمامات بشأن قضايا محددة، ثم نقل هذه الآراء والاهتمامات إلى قراء المطبوع. وتعد «ورقة تبادل المعلومات عن التربية الانمائية» المطبوع الأكثر انتشارا في قطاع المنظمات غير الحكومية، ولذا فإنه يشكل أداة هامة في نشر المعلومات عن سياسات وبرامج المنظمة والمنظمات غير الحكومية المتعلقة بالتنمية الريفية.